

دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي في العراق (دراسة حالة)

The role of financial technology in developing the banking sector in Iraq

م.م. فرح علي توفيق م.م. نبأ عبد الرضا

farah ali taufeq nabaa abd alreda

كلية الهندسة

تاريخ تقديم البحث : 2025/08/03

تاريخ التعديل : 2025/09/06

تاريخ قبول النشر : 2025/12/22

تاريخ النشر : 2026/10/25

المستخلص

يشهد القطاع المصرفي العالمي تحولات جوهرية نتيجة التقدم الكبير في التكنولوجيا المالية (FinTech) ، حيث أصبح هذا التحول ضروريًا وأحد الركائز الأساسية لتحسين الكفاءة الإدارية وتعزيز الشمول المالي. يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع التكنولوجيا المالية في المصارف العراقية، مع التركيز على البيئة الرقمية المعتمدة، والأنظمة المصرفية، والإطار التشريعي، بالإضافة إلى التحديات التنظيمية.

اعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي، مدعومًا بدراسة ميدانية شملت عينة من 145 موظفًا من مصارف حكومية وخاصة، إضافةً إلى شركات الدفع الإلكتروني. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين اعتماد التكنولوجيا المالية وجودة الخدمات المصرفية، مع تفاوت ملحوظ في مستويات التطبيق بين المصارف الحكومية والخاصة. كما كشفت النتائج عن ضعف البنية التحتية الرقمية، وقصور في التشريعات، وغياب الكفاءات المتخصصة.

وخلص البحث إلى ضرورة تطوير البيئة الرقابية من خلال تفعيل "الحاضنات التنظيمية" (Sandbox)، وتعزيز ثقافة الابتكار داخل المصارف العراقية.

الكلمات المفتاحية:

التكنولوجيا المالية، التحول الرقمي، المصارف العراقية، الشمول المالي، الخدمات المصرفية الإلكترونية، البنك المركزي العراقي، FinTech

Abstract

The global banking sector is undergoing fundamental transformations due to the rapid evolution of financial technology (FinTech), which has become a strategic necessity for enhancing banking performance and promoting financial inclusion. This study aims to examine the status of FinTech adoption in Iraq, focusing on digital infrastructure, core banking systems, regulatory frameworks, and institutional challenges.

The research follows a descriptive-analytical methodology, supported by a field study involving 145 employees from public and private banks as well as e-payment companies. The findings reveal a statistically significant positive relationship between FinTech adoption and the improvement of banking performance. Private banks demonstrated higher levels of digital trust and readiness compared to public banks. Major barriers include weak infrastructure, outdated legal frameworks, and a shortage of specialized digital skills. The study concludes with key recommendations, including the modernization of digital systems, implementation of regulatory sandboxes, and enhancement of consumer financial literacy.

Key words:

FinTech, Digital Transformation, Iraqi Banks, Financial Inclusion, E-Banking Services, Central Bank of Iraq, Financial Technology

المقدمة

يشهد العالم اليوم تحولات عميقة في بنية النظام المالي نتيجة التطور المتسارع في تقنيات المعلومات والاتصالات، والذي أفرز ما يُعرف بالتكنولوجيا المالية (FinTech) بوصفها ثورة حقيقية في أسلوب تقديم وإدارة الخدمات المصرفية والمالية. فقد أصبحت تطبيقات الدفع الإلكتروني، والمحافظ الرقمية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والبلوك تشين، والذكاء الاصطناعي أدوات مركزية لإعادة تشكيل العلاقة بين المؤسسات المالية والعملاء، مما أدى إلى تحسين مستويات الكفاءة، وخفض التكاليف، وزيادة الشفافية، وتسريع العمليات.

في ظل هذا السياق العالمي، تسعى الدول إلى الاستفادة من هذه التحولات لتعزيز الشمول المالي وتطوير بنيتها الاقتصادية. غير أن العراق، رغم بعض المبادرات الرسمية والخاصة، ما زال يواجه تحديات هيكلية تحول دون اندماجه الفعّال في هذا التوجه، ومنها ضعف البنية التحتية الرقمية، وقصور التشريعات التنظيمية، وضعف الثقافة الرقمية لدى العاملين والجمهور. ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في دراسة واقع التكنولوجيا المالية في العراق، واستقصاء دورها في تطوير القطاع المصرفي، وتحليل مستوى تبنيها، ومناقشة الفرص والتحديات المحيطة بها.

أولاً: منهجية البحث

1.1 مشكلة البحث

رغم التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي، فإن القطاع المصرفي العراقي لا يزال يعاني من ضعف في التكيف مع هذه التغيرات، مما انعكس سلبيًا على كفاءة الأداء وطرح العديد من التساؤلات حول جذور المشكلة وأبعادها، مثل:

- 1- ما مدى استفادة البنوك العراقية من التقنيات المالية الحديثة؟
- 2- ما أبرز التحديات التي تواجه الخدمات المصرفية في البيئة العراقية؟
- 3- ما أهم الفوائد التي يمكن تحقيقها من تبني أدوات FinTech في البنية التحتية المالية؟

1.2 فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية الأساسية التالية:

"هناك علاقة طردية موجبة وفعالة بين استخدام أدوات التكنولوجيا المالية وتطوير أداء القطاع المصرفي في العراق، من خلال تحسين جودة الخدمات وتقليل التكاليف وزيادة كفاءة العمليات المصرفية." وسيُختبر مدى صحة هذه الفرضية من خلال تحليل البيانات الميدانية واستعراض الأدبيات النظرية ذات العلاقة.

1.3 أهداف البحث

- يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، أبرزها
- ❖ تبسيط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية وتطورها التاريخي والوظيفي.
- ❖ تحليل واقع القطاع المصرفي العراقي والتحديات التي تواجه تبني أدوات FinTech.
- ❖ تقييم مستوى استخدام المصارف العراقية لأدوات التكنولوجيا المالية.
- ❖ تقديم مقترحات علمية قابلة للتطبيق لتطوير القطاع المصرفي العراقي عبر استخدام أدوات FinTech.

٤ - أهمية البحث

1- الأهمية الأكاديمية :

- يرفد هذا البحث المكتبة العربية بدراسة حديثة ومتكاملة حول موضوع التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في البيئة العراقية، وهو موضوع ما يزال يفتقر إلى دراسات معمقة مقارنة بالسياقات الدولية.

2- الأهمية التطبيقية :

- يقدم البحث توصيات واقعية قابلة للتنفيذ من قبل صنّاع القرار في المؤسسات المصرفية، والبنك المركزي، وشركات الدفع الإلكتروني، بما يساعد على وضع خارطة طريق لتطوير القطاع المصرفي وفقاً لمتطلبات العصر الرقمي.

هـ - منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على منهج علمي متكامل يجمع بين الوصف والتحليل والدراسة الميدانية، وذلك وفق التفصيل التالي:

1- نوع المنهج : تحليلي

2- أدوات جمع البيانات : استبانة شبه مغلقة لقياس آراء موظفي المصارف وخبراء FinTech في العراق.

3- مجتمع البحث : موظفو المصارف الحكومية والخاصة، والعاملون في شركات الدفع الإلكتروني، في العاصمة بغداد ومحافظات مختارة من الوسط والجنوب.

4- طريقة التحليل : استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية عبر برنامج SPSS لتحليل نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات.

د- عينة البحث

تتكون عينة البحث من (145) مشاركاً يمثلون موظفي القطاع المصرفي في عدد من المصارف الحكومية والخاصة، إضافةً إلى العاملين في شركات الدفع الإلكتروني في العراق. تم اختيار العينة بطريقة عشوائية طبقية لضمان تمثيل جميع الفئات العاملة في المجال المصرفي والمالي، حيث شملت العينة موظفين من مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد، وبنك بغداد، والمصرف الأهلي العراقي، وFirst Iraqi Bank، بالإضافة إلى شركتي الدفع الإلكتروني ZainCash وAsia Hawala. وقد تم توزيع الاستمارات بشكل مباشر على المشاركين في محافظات بغداد، بابل، وكربلاء. تهدف هذه العينة إلى تحقيق تمثيل متوازن بين المصارف الحكومية والخاصة، وبين الشركات العاملة في التكنولوجيا المالية (FinTech)، مما يتيح فهماً أعمق لتأثير التكنولوجيا المالية على جودة الأداء المصرفي في العراق.

ثانياً : الإطار النظري للتكنولوجيا المالية

يهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري متكامل لمفهوم التكنولوجيا المالية، من خلال عرض تعريفاتها، ورصد تطورها التاريخي، والتمييز بينها وبين الابتكارات المصرفية التقليدية.

1.2 مفهوم التكنولوجيا المالية وتطورها التاريخي

تعريف التكنولوجيا المالية (FinTech)

التكنولوجيا المالية (FinTech) هي مصطلح يجمع بين كلمتي "Financial" و"Technology"، ويُقصد به استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بطرق مبتكرة وأكثر كفاءة. وهي تمثل جيلاً جديداً من الحلول التكنولوجية التي تُعيد تعريف آليات التمويل والدفع والادخار والاستثمار من خلال أدوات ذكية، غالباً ما تُدار عبر تطبيقات الهواتف المحمولة أو المنصات الرقمية.

وقد عرّفها البنك الدولي بأنها "تطبيق تكنولوجيات حديثة في صناعة الخدمات المالية بهدف تحسين جودتها وزيادة كفاءتها وتوسيع نطاق استخدامها". فيما عرّفها المنتدى الاقتصادي العالمي على أنها "شركات ناشئة أو نماذج أعمال جديدة تستخدم التكنولوجيا لابتكار خدمات مالية تتفوق على النماذج التقليدية من حيث السرعة والمرونة والتكلفة" وبهذا المفهوم، لا تقتصر FinTech على الشركات الناشئة فقط، بل تشمل أيضاً المبادرات الرقمية التي تطلقها البنوك التقليدية لتحديث خدماتها أو تحسين تجربتها مع العملاء (صاري وعلي : 2024- ص 41-56) .

2.2 نشأة التكنولوجيا المالية وتطورها عالميًا

ترجع بدايات التكنولوجيا المالية إلى ستينيات القرن الماضي، عندما بدأت البنوك باستخدام الحواسيب المركزية لأتمتة عملياتها، إلا أن المصطلح FinTech لم يظهر كمفهوم مستقل إلا في أواخر التسعينيات، ثم ازدهر فعليًا بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، حين فقد كثير من العملاء الثقة في المؤسسات المالية التقليدية، وبدأوا باللجوء إلى بدائل أسرع وأرخص وأكثر شفافية.

وقد مرّ تطور FinTech بعدة مراحل رئيسية:

1. **المرحلة الأولى: (1960-1980)** شهدت إدخال أجهزة الصراف الآلي (ATM)، وبطاقات الدفع الإلكتروني، وتأسيس أنظمة الدفع البنكي الممركزة.
2. **المرحلة الثانية: (1980-2000)** بدأت البنوك باستخدام نظم معلومات متطورة، وظهرت أوائل خدمات الإنترنت المصرفي، إلا أن العمليات كانت لا تزال تتم تحت إشراف مباشر للبنوك.
3. **المرحلة الثالثة: (2000-2010)** ظهرت منصات الإنترنت المصرفي بشكل موسع، وبدأ استخدام تطبيقات الهواتف المحمولة، مع دخول شركات تقنية مثل PayPal.
4. **المرحلة الرابعة: (2010-الآن)** طفرة كبيرة في ظهور شركات ناشئة مستقلة (Startups) تُقدّم خدمات مالية متكاملة خارج النظام المصرفي التقليدي، مع تصاعد دور الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، وتحليلات البيانات في الصناعة المالية (Leong, K., & Sung, A. (2018)– p: 74-78)

ووفقًا لتقارير دولية حديثة، بلغت الاستثمارات في قطاع FinTech أكثر من 150 مليار دولار سنويًا خلال السنوات القليلة الماضية، مما يعكس أهميته كأحد أعمدة الاقتصاد الرقمي المعاصر.

ج- الفرق بين التكنولوجيا المالية والابتكارات المصرفية التقليدية

رغم أن كلا المفهومين يتقاطعان في الرغبة بتطوير وتحسين الخدمات المالية، إلا أن هناك فروقًا جوهرية بين التكنولوجيا المالية (FinTech) والابتكار المصرفي التقليدي، ويمكن تلخيص أبرز الفروقات فيما يأتي:

العنصر	التكنولوجيا المالية (FinTech)	الابتكار المصرفي التقليدي
النشأة	غالبًا من شركات ناشئة خارج النظام المصرفي	من داخل المؤسسات المصرفية نفسها
المحفز الأساسي	الحاجة لتجربة عميل أسرع وأكثر مرونة	الاستجابة لتغيرات السوق أو التحديات التنظيمية
التركيز	العميل أولاً، ثم الربحية	الربحية والكفاءة الداخلية
المرونة والسرعة	عالية جدًا في التكيف والتحديث	أقل مرونة وأكثر بيروقراطية
الاستخدام التقني	تقنيات متقدمة كالذكاء الاصطناعي والبلوك تشين	تحسين الأدوات التقليدية ببطء نسبي
المخاطرة والابتكار	تقبل عالٍ للمخاطر، وروح ريادية	تحفظ أعلى في التجريب والتمويل

(المصدر: نوران يوسف، (2021). ص85)

هذا التمايز لا يعني تعارضًا حتميًا بين الجانبين، بل في الواقع تسعى العديد من البنوك التقليدية اليوم إلى التحول نحو نموذج FinTech أو إلى عقد شراكات استراتيجية مع شركات التكنولوجيا المالية لتحقيق التكامل بدل التنافس.

أدوات وتطبيقات التكنولوجيا المالية

تُعَدّ التكنولوجيا المالية مظلة واسعة تشمل العديد من الأدوات والتطبيقات التي تهدف إلى تحسين طريقة تقديم الخدمات المالية، سواء من حيث الكفاءة التشغيلية أو تجربة المستخدم. وقد تنوعت هذه الأدوات بحسب الاحتياجات السوقية والتطورات التقنية، لتشمل تطبيقات المدفوعات الرقمية، أنظمة التمويل الذكي، تقنيات التحليل البياني، والبلوك تشين والعقود الذكية، وغيرها. وفيما يلي عرض لأبرز أدوات FinTech المستخدمة على المستوى العالمي والتي بدأ بعضها يشق طريقه في البيئة العراقية

(المصدر: مصطفى سلام عبد الرضا، حيدر محمد كريم، و سنان عبدالله حرجان. (2020). ص 135)

أ- الدفع الإلكتروني

تمثل المدفوعات الإلكترونية حجر الأساس في البنية التحتية للتكنولوجيا المالية، وهي أكثر التطبيقات شيوعاً وانتشاراً. وتشمل أدوات الدفع الإلكتروني وسائل متعددة مثل:

- 1- بطاقات الدفع المباشر (Debit Cards) والبطاقات الائتمانية (Credit Cards)
- 2- نقاط البيع الإلكترونية (POS)
- 3- التحويلات المالية عبر الإنترنت
- 4- أنظمة الدفع عبر QR Code

ب- المحافظ الرقمية (Digital Wallets) ،

فهي تطبيقات برمجية أو منصات إلكترونية تمكن المستخدم من تخزين أمواله إلكترونياً، وإجراء عمليات الدفع والتحويل من خلالها، دون الحاجة لحمل النقد أو التوجه إلى فروع البنوك. ومن أشهرها عالمياً Apple Pay ، Google Pay ، PayPal ، بينما في الدول العربية والعراق تحديداً بدأت تنتشر تطبيقات مثل ZainCash ، Asia Hawala ، QiCard. وتتسم هذه الأدوات بالسرعة، والمرونة، وانخفاض التكاليف، وتوفرها على مدار الساعة، مما يجعلها وسيلة فعالة لتعزيز الشمول المالي والوصول إلى الفئات غير المخدومة مصرفياً.

ج- تقنيات البلوك تشين والعقود الذكية

تُعدّ البلوك تشين (Blockchain) من أكثر الابتكارات التقنية تأثيراً في قطاع التكنولوجيا المالية. وهي عبارة عن سلسلة موزعة من السجلات الرقمية التي تُسجل فيها المعاملات المالية (وغير المالية) بطريقة مشفرة وآمنة وغير قابلة للتعديل، دون حاجة إلى جهة مركزية. وتستخدم هذه التقنية في عدة مجالات، منها:

- 1- التحويلات المالية عبر الحدود
- 2- إدارة الأصول الرقمية
- 3- حماية بيانات العملاء
- 4- إثبات الهوية الرقمية

وتُعزز البلوك تشين الشفافية، وتقلل من مخاطر التزوير والتحايل، وتُبسّط الإجراءات التي كانت تتطلب وسطاء متعددين. (وهيبة عبد الرحيم، والزهران أوقاسم. (2019). ص 320)

أما العقود الذكية (Smart Contracts) ، فهي بروتوكولات رقمية قائمة على تقنية البلوك تشين، تنفذ تلقائياً شروط الاتفاق بين طرفين دون تدخل بشري، بحيث يتم تنفيذ العقد بمجرد استيفاء الشروط المبرمجة. ويُستخدم هذا النوع من العقود في:

- التأمين الآلي
- الرهن العقاري
- التمويل الجماعي (Crowdfunding)
- إدارة سلسلة التوريد

وتُعدّ العقود الذكية أداة ثورية في أتمتة المعاملات وتقليل التكاليف القانونية والتشغيلية المرتبطة بتنفيذ العقود التقليدية.

د- الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات

أحدث الذكاء الاصطناعي (AI) نقلة نوعية في طريقة عمل المؤسسات المالية، حيث أصبح يُستخدم لتحسين تجربة العملاء، وإدارة المخاطر، واكتشاف الاحتيال، وتحسين اتخاذ القرار. ومن بين أبرز تطبيقات AI في FinTech:

- 1- المساعدات الذكية (Chatbots) التي تتفاعل مع العملاء وتجيب عن استفساراتهم على مدار الساعة.
- 2- أنظمة التوصية الذكية التي تُقترح بناءً على سلوك المستخدم وتفضيلاته.
- 3- الخوارزميات التنبؤية التي تُستخدم في تقييم المخاطر الائتمانية والاحتيال المحتمل.

أما تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics) ، فيُعتبر مكملاً رئيساً لتقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث يسمح بجمع كميات هائلة من البيانات ومعالجتها في الوقت الحقيقي، مما يمكن المصارف من:

- 1- فهم سلوك العملاء وتوقع احتياجاتهم
 - 2- تحسين تسعير المنتجات والخدمات
 - 3- اتخاذ قرارات أكثر دقة بشأن الإقراض والاستثمار
- وفي العراق، تُعد هذه التطبيقات في مراحلها الأولى، لكنها واعدة إذا ما اقترنت بتطوير البنية التحتية التقنية وتدريب الكوادر المصرفية على استخدامها بفعالية. (Mansour, A. (2021). p.56.)

3- دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي عالمياً

شكّلت التكنولوجيا المالية في العقود الأخيرة رافعة حقيقية لتحول عميق في القطاع المصرفي العالمي، إذ لم تعد البنوك التقليدية وحدها تتحكم في تقديم الخدمات المالية، بل أفسحت المجال أمام ظهور نماذج جديدة قادرة على تقديم خدمات مبتكرة وسريعة وأكثر توافقاً مع احتياجات العملاء وسلوكهم الرقمي المتغير. وقد انعكس هذا التحول على ثلاثة محاور رئيسة يمكن من خلالها قياس أثر FinTech في تطوير البنوك: تحسين تجربة العميل، خفض التكاليف التشغيلية، وتعزيز الشمول المالي والابتكار.

أ- تحسين تجربة العميل

في بيئة مالية تتسم بالتنافسية المتزايدة وتوقعات العملاء المرتفعة، أصبحت تجربة العميل في صلب الاستراتيجية المصرفية الحديثة. وتقدم التكنولوجيا المالية أدوات رقمية متطورة مكّنت المؤسسات المصرفية من تقديم خدماتها بشكل أسرع وأكثر تخصيصاً وسهولة. فببر تطبيقات الهواتف الذكية والمنصات الرقمية، أصبح بمقدور العملاء فتح حساباتهم البنكية، وتحويل الأموال، وتسديد الفواتير، والاطلاع على تقاريرهم الائتمانية، دون الحاجة لزيارة الفرع أو التعامل مع الإجراءات الورقية المعقدة و كما ساهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي في تقديم توصيات مالية مخصصة بناءً على سلوك العميل واحتياجاته، ما رفع من مستوى الرضا والولاء. وتُستخدم الروبوتات المصرفية الذكية (Chatbots) للإجابة على استفسارات العملاء على مدار الساعة، مما ساهم في تحسين جودة التفاعل وخفض وقت الاستجابة و لقد أصبح العميل أكثر تمكيناً بفضل FinTech ، حيث لم يعد مستهلكاً سلبياً للخدمة، بل أصبح طرفاً مشاركاً في تشكيل تجربته، وتوقعاته لم تعد تقتصر على الأداء البنكي، بل تشمل السهولة والسرعة، والأمان، والقدرة على التفاعل الذكي مع النظام المالي (جواني، صونيا و مريم، عديلة (2021) ص85)

ب- خفض التكاليف التشغيلية

من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية التقليدية هي ارتفاع التكاليف التشغيلية الناتجة عن البنية الهيكلية المعقدة، والاعتماد على عدد كبير من الموظفين، والتكاليف المرتبطة بإدارة الفروع والصيانة الدورية للبنية التحتية. وقد وفّرت التكنولوجيا المالية حلولاً ذكية لهذه التحديات من خلال الأتمتة والرقمنة و تُظهر التقارير الدولية أن البنوك التي دمجت أدوات FinTech في عملياتها قد حققت وفورات ملموسة في تكاليف التشغيل، إذ أدت الرقمنة إلى تقليص الحاجة إلى الفروع التقليدية، وتقليل زمن تنفيذ العمليات، وتخفيض الاعتماد على المعالجة اليدوية للبيانات. على سبيل المثال، أسهم استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل بيانات القروض وتقييم المخاطر الائتمانية في تقليص عدد الموظفين اللّازمين لإنجاز تلك المهام، مع رفع مستوى الدقة والموضوعية في اتخاذ القرار، فإن التقنيات مثل البلوك تشين تتيح تنفيذ المعاملات المالية المعقدة (مثل التحويلات العابرة للحدود) بكفاءة عالية وبتكلفة أقل بكثير من الأنظمة التقليدية، من خلال تقليص الوسطاء وتقليل الاعتماد على بنى تحتية مركزية ، لم تعد التكنولوجيا المالية تقتصر على تقديم خدمات جديدة، بل أصبحت أداة استراتيجية لإعادة هيكلة العمليات الداخلية للمصارف بما يحقق الكفاءة والتوفير على المدى الطويل.

(زرقاطة، مريم و ضامن، وهيبه (2023) ص 64)

ج- دعم الشمول المالي والابتكار

يشكّل الشمول المالي أحد أهم الأهداف التنموية التي تسعى إليها المؤسسات المالية والحكومات على حدّ سواء، ويُقصد به ضمان وصول الأفراد والشركات - لاسيما في المناطق الريفية أو المهمشة - إلى الخدمات المالية الأساسية مثل فتح الحسابات، الادخار،

التحويلات، والتمويل. وقد برهنت التكنولوجيا المالية على قدرتها في دعم هذا الهدف من خلال توفير خدمات منخفضة التكلفة، وسهلة الوصول، ومرنة التكيف مع خصوصيات المجتمعات المختلفة.

فمن خلال الهواتف الذكية، أصبح بإمكان الأشخاص الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية رسمية الوصول إلى خدمات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية، ما ساعد في دمجهم ضمن النظام المالي الرسمي. وتُعَدّ تجارب دول مثل كينيا) من خلال-M Pesa) والهند) عبر Aadhaar دليلاً حياً على قدرة FinTech في اختراق الفجوة بين البنية التحتية المصرفية التقليدية واحتياجات المجتمعات المهمشة.

كما دُعِمَت التكنولوجيا المالية بيئة الابتكار المالي، من خلال فتح المجال أمام شركات ناشئة لإطلاق حلول مالية موجهة لفئات خاصة أو قطاعات محددة، كالمشاريع الصغيرة، أو الطلاب، أو النساء، أو العاملين في الاقتصاد غير الرسمي. وساهمت الحاضنات المالية) مثل Sandboxes التي وفّرتها البنوك المركزية في بعض الدول في تشجيع هذا النوع من الابتكار عبر توفير بيئة تدريبية محمية لاختبار الخدمات الجديدة دون الخضوع الكامل للأنظمة الرقابية التقليدية، ساهمت FinTech في تطوير منتجات مالية جديدة مثل الإقراض الجماعي، التمويل عبر منصات P2P، إدارة الأصول الرقمية، والتأمين الذكي، وهي جميعها ابتكارات تلبي احتياجات متغيرة وسلوكاً مالياً جديداً يتطلب من البنوك أن تكون أكثر مرونة واستجابة.

ثالثاً: واقع التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي العراقي

رغم أن موجة التحول الرقمي قد اجتاحت النظام المالي العالمي منذ سنوات، فإن تطبيقات التكنولوجيا المالية في العراق لا تزال في مراحلها الأولى، وتواجه واقعاً متبايناً يعكس تحديات مركبة على المستويين البيوي والتنفيذي. فالقطاع المصرفي العراقي، الذي يتكون من شبكة واسعة من المصارف الحكومية والخاصة وشركات الدفع الإلكتروني، لم يحقق حتى الآن التقدم المنشود في اعتماد الأدوات الرقمية الحديثة بالشكل الذي يتماشى مع التغيرات العالمية في هذا المجال ويُعزى ذلك إلى عدد من العوامل، منها ضعف البنية التحتية التقنية، وتأخر صدور التشريعات التنظيمية الموائمة، وغياب التنسيق بين الجهات المعنية، إلى جانب قصور في تدريب وتأهيل الكوادر البشرية المصرفية. كما أن البيئة الاجتماعية والثقافية لا تزال تتسم بنوع من الحذر تجاه التعاملات الرقمية، مما يحد من توسع الخدمات المالية الحديثة، فقد بدأت بوادر التغيير بالظهور، من خلال تبني البنك المركزي العراقي عدداً من المبادرات الإصلاحية الهادفة إلى تحديث النظام المالي، وتشجيع الدفع الإلكتروني، وترخيص شركات FinTech، ودعم مبادرات التحول الرقمي ضمن استراتيجية الشمول المالي. كما قامت بعض المصارف الرائدة في القطاع الخاص بإطلاق تطبيقات مصرفية إلكترونية، ومحافظ رقمية، وخدمات الدفع عبر الإنترنت، في محاولة لتقليل الاعتماد على الفروع التقليدية وزيادة كفاءة تقديم الخدمة. (عبد الرضا، مصطفى سلام و عبد الكريم، حيدر محمد (2020). ص 72)

1- البنية التحتية الرقمية للمصارف العراقية

أ- تقييم البيئة التقنية والتجهيزات

بدأت المصارف العراقية منذ سنوات قليلة جهوداً تدريجية لتحديث بنيتها التقنية، إلا أن وتيرة هذا التحديث ما تزال بطيئة مقارنة بدول الجوار مثل الأردن والإمارات. وحتى وقت قريب، كانت أغلب المصارف تعتمد على بنية تقنية تقليدية ترتكز على الأنظمة المركزية الداخلية (On-Premise)، دون دعم كافٍ لبيئات الحوسبة السحابية أو التطبيقات الرقمية المتقدمة.

وقد شهد هذا الواقع تغيراً نسبياً بعد إصدار لائحة المدفوعات الرقمية رقم 2 لسنة 2024 من قبل البنك المركزي العراقي، والتي تهدف إلى تعزيز رقمنة المعاملات وتقليل الاعتماد على النقد. استجابت المصارف لهذه اللائحة بإعادة هيكلة بنيتها التقنية بما يتواءم مع متطلبات أنظمة الدفع الوطنية، مثل: أجهزة نقاط البيع (POS)، المحافظ الرقمية، وأنظمة الدفع الإلكتروني. وقد أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، 2024 (إلى أن هذه اللائحة شكّلت نقطة تحوّل نحو رقمنة النظام المالي في العراق، خاصة في ظل دعمها من هيئات دولية مثل USAID والبنك الدولي).

أما على مستوى البنية التحتية للاتصالات، فقد استفادت البيئة المصرفية العراقية من مشروع "شبكة طريق الحرير الرقمي (Silk Route Transit Network) الذي أطلقته شركته IQ Networks، والذي يربط العراق بشبكات ألياف ضوئية تمتد لأكثر من 3500 كيلومتر، ما وفر اتصال إنترنت عالي السرعة ومستقر على نطاق وطني. وقد ساهم هذا المشروع، بحسب موسوعة ويكيبيديا (2023)، في تمكين عدد من المصارف من توسيع خدماتها الرقمية وربط فروعها المركزية والفرعية بموثوقية أعلى وفيما يخص مراكز البيانات، بدأ عدد من المصارف بالاستثمار في إنشاء مراكز بيانات محلية، بعضها يعتمد على الأنظمة التقليدية (On-Premise)، وبعضها يتجه نحو الحوسبة السحابية (Cloud-Based). ومع ذلك، لا يزال الاعتماد على السحابة محدوداً نسبياً، خاصة في مؤسسات القطاع العام، وذلك نتيجة ضعف البنية التحتية التنظيمية الداعمة، ونقص المهارات الفنية، والتحديات المرتبطة بحماية البيانات والامتثال الأمني (Bose, S., Bhattacharyya, A., & Islam, S. (2016). p. 47-68).

أ- الأنظمة المصرفية المعتمدة

تحاول المصارف العراقية منذ أكثر من عقد من الزمن اللحاق بركب التحول الرقمي العالمي من خلال تبني أنظمة النواة المصرفية الأساسية (Core Banking Systems - CBS). ولا تزال بعض المصارف الحكومية، وعلى رأسها مصرف الرافدين، تستخدم أنظمة تقليدية قديمة نسبياً، غير أنها باشرت منذ عام 2007 بمشروع ضخم لتحديث نظامها البنكي بالتعاون مع شركتي Misys و B-Plan. وقد أُشير إلى هذا المشروع في موسوعة ويكيبيديا باعتباره خطوة أولى نحو رقمنة القطاع المصرفي في العراق، لكنه واجه تحديات في التنفيذ والتمويل، حقق القطاع المصرفي الخاص تقدماً ملحوظاً، وظهر عدد من اللاعبين البارزين في السنوات الأخيرة. من أبرز هذه التجارب First Iraqi Bank، وهو أول بنك رقمي بالكامل في العراق، وقد اختار نظام ICSFS Core Banking لتأسيس عملياته المصرفية، ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى توفير خدمات مصرفية رقمية شاملة، دون الحاجة إلى بنية فروع تقليدية. وقد أوردت مواقع مثل FinTech Futures و CSFS و Fintech Global تفاصيل هذه الشراكة، معتبرة أنها تمثل تحولاً حقيقياً في مشهد الخدمات المصرفية بالعراق.

كما دُشن مؤخراً بنك رقمي آخر هو InstaBank (التابع لمجموعة الفوار)، والذي حظي بتمويل استثماري مباشر من شركة EQIQ بقيمة 15 مليون دولار. ويركز هذا البنك على استخدام الذكاء الاصطناعي في تخصيص الخدمات المالية، وتحليل البيانات السلوكية للعملاء لتقديم تجربة مصرفية أكثر دقة ومرونة. وقد نُشرت تقارير حول هذا المشروع في منصات مثل Wamda و Fintech News Middle East.

إلى جانب البنوك، شهد قطاع شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) تطوراً ملحوظاً، حيث قامت شركات مثل ZainCash و Arab Bank Iraq بتحديث بنيتها التقنية بالاعتماد على أنظمة مصرفية رائدة مثل Temenos، و Backbase، و BML Istisharat. وقد تم توثيق هذه التحولات في تقارير كل من Temenos الرسمية، ومجلة IBS Intelligence، وموقع FinTech Futures، والتي أشارت إلى أن اعتماد هذه الشركات على منصات عالمية مكّنها من تقديم خدمات دفع إلكتروني عالية الكفاءة، مع قابلية للتوسع في جميع أنحاء العراق، لا سيما في المناطق ذات الوصول المحدود للمصارف التقليدية (خولة مناصرية. (2022) ص 57).

يمكن إجمال تطورات أنظمة الـ CBS في العراق:

المؤسسة	النظام المعتمد	الوضع
مصرف الرافدين	Misys/B-Plan كلاسيكي)	تحت تحديث مستمر منذ 2007 (en.wikipedia.org)
First Iraqi Bank	ICSFS Core Banking	أول بنك رقمي كامل
InstaBank (Al-Fawr)	نظام مصرفي رقمي متعدد الوسائل	مدعوم AI و SIM
ZainCash (FinTech)	Temenos للبنى الرقمية في الدفع	توسّعت عبر 1.2 مليون مستخدم
National Bank of Iraq (الخاص)	Backbase & cloud	أول بنك في العراق يعمل بسحابة
Arab Bank Iraq (جديد)	BML Istisharat™ ICBS G5	بنية رقمية متكاملة

المصدر: (شهد ماجد عبد و عبد الرسول علي حسين. (2021). ص 199) هذا التنوع يعكس بداية الاستقلال التقني ونقل الشيفرة البنكية إلى نظم رقمية مركبة أكثر مرونة.

ج- جاهزية الشبكات والمؤسسات

1-الاتصالات والاتصال السحابي

يمثل الاتصال الرقمي إحدى الركائز الأساسية لأي تحول مصرفي رقمي. وقد ساهم مشروع "طريق الحرير الرقمي (Silk)" (Route Transit Network) الذي أطلقته شركة iQ Networks في تعزيز بنية الاتصالات العراقية من خلال مدّ شبكات ألياف ضوئية تربط البلاد بشبكات دولية عبر أكثر من 3,500 كيلومتر، ما وفّر بنية اتصال واعدة على المستوى الوطني. ومع ذلك، لا تزال خدمة الإنترنت المحلي تعاني من عدم الاستقرار، خاصة في المناطق الريفية والناحية، ما يؤثر سلباً على كفاءة المنصات الرقمية المصرفية ويُعرقّل الاستخدام الفعلي للتطبيقات المصرفية الحديثة (Wikipedia, 2023)، بدأت بعض المصارف، خاصةً الخاصة منها، بالتحول إلى الحوسبة السحابية (Cloud Computing) لتشغيل أنظمتها المصرفية، كما هو الحال مع National Bank of Iraq الذي يُعد من أوائل البنوك العراقية التي اعتمدت بنية سحابية بالتعاون مع مزودي تقنيات دوليين. بالمقابل، ما تزال الغالبية من المصارف الأخرى تعتمد على مراكز بيانات داخلية، وهو ما يُقيّد قابلية التوسع، ويزيد من احتمالية تعطل الخدمة نتيجة الأعطال الفنية أو انقطاع التيار أو الإنترنت. (حسن كريم حمزة، وسام نعمة جعفر، وسري رفيق. (2024). ص 22.)

2-الجاهزية التنظيمية والمؤسسية

تماشياً مع لائحة المدفوعات الرقمية رقم 2 لسنة 2024 الصادرة عن البنك المركزي العراقي، بدأت المصارف والمؤسسات المالية باتخاذ خطوات نحو تهيئة البنية المؤسسية والتنظيمية التي تتماشى مع متطلبات الرقمنة. وشملت هذه الخطوات: تفعيل الهوية الرقمية للعملاء، وتطوير سياسات الحوكمة الرقمية، وتعزيز منظومة الأمن السيبراني وحماية البيانات. كما بدأت بعض المصارف بإنشاء فرق داخلية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والمالية الرقمية (FinTech Units)، تُعنى بتطوير التطبيقات المصرفية، ومتابعة التطورات التكنولوجية، والامتثال للمعايير التقنية العالمية. ومن المتوقع أن تعتمد هذه المؤسسات معايير حماية البيانات والبطاقات مثل PCI-DSS لضمان أمن المعاملات الإلكترونية وحماية خصوصية المستخدمين، وذلك وفقاً لتقارير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (UNDP, 2024)

3-الكادر الفني والتدريب

على الرغم من التقدّم الهيكلي في بعض المؤسسات المصرفية، لا تزال الفجوة في الكفاءات الرقمية تمثل تحدياً كبيراً في العراق. حيث يعاني القطاع المالي من نقص حاد في الموارد البشرية المتخصصة في التكنولوجيا المالية، إلى جانب ضعف برامج التدريب المستمرة في هذا المجال. وهذا الضعف ينعكس سلباً على كفاءة التشغيل، ويُعيق عمليات صيانة الأنظمة المصرفية الرقمية وتحديثها بانتظام (ICSFS. Retrieved. (2023). Fintech Futures) وفي ظل غياب سياسات مؤسسية واضحة لتأهيل وتدريب الكوادر المصرفية على المهارات الرقمية الحديثة، يبقى التحول الرقمي رهيناً بالجهود الفردية لبعض البنوك، دون وجود إطار وطني شامل يضمن بناء رأس مال بشري قادر على قيادة هذا التحول.

2- مدى تبني التكنولوجيا المالية في العراق

أ- مدى اعتماد المصارف على أنظمة الدفع والتحويل الرقمي

بدأت المصارف العراقية منذ إصدار لائحة المدفوعات الرقمية رقم 2 لعام 2024 عملية التحول نحو الرقمنة، خاصة في مجال الدفع والتحويل الإلكتروني. وقد أتاح البنك المركزي للمصارف الحكومية والخاصة الربط المباشر مع أنظمة الدفع مثل نقاط البيع (POS)، والمحافظ الرقمية. وكنتيجة لجهود التحديث هذه، حصلت 17 شركة على تراخيص لتقديم خدمات المحافظ، بينها ZainCash وAsiaHawala وNassWallet وFastPay، إضافةً إلى إصدار تراخيص لحوالي 15 مزوداً لخدمات الدفع

الإلكتروني. لكن وعلى الرغم من ذلك، لا تزال نسبة مدفوعات الإنترنت منخفضة، حيث أن معاملات التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت لا تتجاوز 2% من إجمالي المعاملات بحسب بيانات عام 2023. وفي المقابل، ارتفعت قيمة المدفوعات الرقمية إلى نحو 18 تريليون دينار عراقي بحلول منتصف 2024، مع تداولات شهر آب فقط بقيمة 2 تريليون دينار، مما يدل على نمو متسارع رغم تباطؤ الثقافة الرقمية. (Fintech News Middle East. (2024). -commerce remains low)

ب- التعامل مع الشركات الناشئة في FinTech

يشهد العراق حالياً تفاعلاً متزايداً بين الشركات الناشئة في مجال FinTech والمؤسسات المصرفية التقليدية، بدعم مباشر من البنك المركزي. فقد أعلنت نحو 70 جهة عن تقديم طلبات ترخيص للبنك المركزي لإنشاء بنوك رقمية، أدرجت ضمن شروط صارمة تتعلق بالبنية التحتية، وبحوث الجدوى، وأمن المعلومات، ومكافحة غسل الأموال. ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو InstaBank المعروف باسم (Al-Fawr)، والذي حصل على استثمار قدره 15 مليون دولار من شركة EQIQ، ويهدف إلى تقديم الخدمات المصرفية الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مع التركيز على خدمات معالجة البيانات والشرائح (SIM) لتمكين العملاء على الهواتف العادية، ما يساهم في توسيع الشمول المالي. وتأتي هذه الجهود في إطار بيئة تجريبية ينطوي عليها إنشاء صندوق تنظيم مرن (Regulatory Sandbox)، يعزز الابتكار في القطاع مع ضمان الرقابة المناسبة. (FasterCapital. (2025). Financial Technology in Iraq:

ج- تشريعات البنك المركزي ذات العلاقة

يُعد إصدار لائحة المدفوعات الرقمية 2024/2 نقطة انتقالية في النظام المصرفي العراقي، إذ شكّلت قاعدة قانونية لتخفيف الاعتماد على التعاملات النقدية وتعزيز الاستخدام الرقمي، مستندة على دعم من مؤسسات مثل UNDP و USAID لإعادة توجيه الهيكل المالي الوطني نحو الشمول والشفافية المالية [5]. وقد شملت اللائحة سياسة إصدار تراخيص للبنوك الرقمية وتحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وخطط التأمين السيبراني، والبنية المعلوماتية، وضوابط مكافحة غسل الأموال. إلى جانب ذلك، يوجد تحت طائلة التشريعات الأخرى ما يلي:

- 1- قانون الخدمات الإلكترونية والتوقيع الرقمي (2012)، والذي يضع إطاراً قانونياً للمعاملات الرقمية وشهادات الهوية الإلكترونية؛
- 2- نظام خدمات الدفع الإلكتروني (2014)، الذي ينظم تقديم الشركات لخدمات الدفع الإلكتروني ويربطها بإشراف البنك المركزي؛
- 3- علاوة على قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2015)، الذي يلزم مزودي الخدمات الإلكترونية باتخاذ تدابير فعالة للكشف عن المعاملات المشبوهة. (Alnesoor. (2023). FinTech Laws in Iraq – legal framework for e-payments. وعلى الرغم من وجود هذا الإطار التشريعي، إلا أنه يواجه عدة تحديات تتعلق بالتنفيذ والمراقبة، ولاسيما غياب تحديد واضح للعقوبات، والضوابط الخاصة بالتعامل مع المشكلات القانونية الإلكترونية، مثل الحماية المدنية وحقوق المستهلك الإلكترونية. (Innov8 Channel 8. (2025). Examining Iraq's Path to Financial Modernization with Fintech and Blockchain.

3- التحديات التي تواجه تبني التكنولوجيا المالية في العراق

رغم الجهود المتزايدة التي تبذلها الحكومة العراقية والبنك المركزي لتحديث القطاع المالي، وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech)، إلا أن البيئة العراقية ما تزال تواجه مجموعة من التحديات البنوية والسلوكية والتقنية التي تعيق التبني الفعال والشامل لتلك التقنيات. ويمكن تصنيف أبرز هذه التحديات إلى ثلاث فئات رئيسية: **المعوقات التنظيمية والتشريعية، وضعف الثقافة الرقمية وثقة المستهلك، وفجوة المهارات التقنية في الكوادر المصرفية.**

أ- المعوقات التنظيمية والتشريعية

يعد الإطار القانوني والتنظيمي أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها بيئة التكنولوجيا المالية في أي دولة. وفي الحالة العراقية، ورغم صدور **لائحة المدفوعات الرقمية 2024/2** التي مثلت خطوة نوعية نحو تنظيم الخدمات المالية الرقمية، إلا أن البيئة التشريعية ما تزال تعاني من ثغرات واضحة. أبرز هذه الثغرات يتمثل في غياب قانون شامل ومتكامل خاص بالتكنولوجيا المالية، يُنظم العلاقة بين الشركات الناشئة والمصارف، ويوضح التزامات الأطراف ويحدد المسؤوليات القانونية في حال حدوث خلل أو اختراق ومن التحديات التنظيمية أيضًا غياب التشريعات التي تحكم العقود الذكية، وتقنيات البلوك تشين، والعملات الرقمية، مما يحد من إمكانية تطوير خدمات متقدمة ترتبط بهذه التقنيات. بالإضافة إلى ذلك، فإن القوانين الحالية المتعلقة بالبيانات، مثل قانون الخدمات الإلكترونية والتوقيع الرقمي (2012) وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2015)، ما زالت غير محدثة لتواكب المتغيرات السريعة التي مصطفى محمد إبراهيم، وصاحب عبيد عيسى. (2024).. مجلة الإدارة والاقتصاد، ص 163. (كما تواجه الجهات المعنية بإفناذ هذه القوانين (مثل البنك المركزي، هيئة الإعلام والاتصالات، ومجلس القضاء الأعلى) صعوبات في التنسيق وتبادل المعلومات، مما يخلق ازدواجية تنظيمية، ويجعل بيئة الأعمال أكثر تعقيداً أمام الشركات الناشئة الراغبة في دخول سوق FinTech. تُضاف إلى ذلك البيروقراطية وضعف الشفافية في منح التراخيص، سواء للشركات المالية أو لمزودي خدمات الدفع، مما يؤدي إلى تأخير دخول اللاعبين الجدد إلى السوق، ويؤثر سلباً على قدرة النظام المالي على التجديد والتوسع.

ب- ضعف الثقافة الرقمية وثقة المستهلك

تشكل الثقافة الرقمية لدى الأفراد أحد المحاور الجوهرية في نجاح تطبيقات التكنولوجيا المالية، خاصة في البيئات التي تعتمد بشكل كبير على الدفع النقدي كما هو الحال في العراق. ورغم الانتشار الواسع للهواتف الذكية في البلاد، إلا أن نسبة كبيرة من السكان لا يمتلكون الوعي الكافي بكيفية استخدام التطبيقات المصرفية أو المحافظ الإلكترونية وقد أظهرت تقارير صادرة عن مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ما يقرب من 70% من البالغين في العراق لا يمتلكون حساباً مصرفياً، ومعظمهم يفضل التعامل بالنقد، بسبب انعدام الثقة بالأنظمة المصرفية الرقمية، أو الخوف من الاحتيال الإلكتروني، أو الجهل بطرق الحماية والأمان. (محمود، س. ق.، كريم، ف. ن.، والنعمي، ب. ف. (2025). المجلة العراقية للعلوم الادارية، 21(83)، ص-157 هذا الانخفاض في الثقة لا يعود فقط إلى الثقافة المحدودة، بل إلى سجل المصارف العراقية المتذبذب في الأزمات، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وغياب التوعية العامة من قبل البنوك. كما أن كثيراً من المواطنين ما زالوا ينظرون إلى الخدمات الإلكترونية كبديل ثانوي، وليس كخدمة أساسية موثوقة.

أضف إلى ذلك أن محدودية الحملات التوعوية الرسمية والمجتمعية أدت إلى ضعف الإقبال على تجربة التطبيقات المصرفية الجديدة، وغياب التفاعل مع المنصات الرقمية التي أطلقتها بعض المصارف، ما يجعل من عملية التحول الرقمي تحدياً ليس فقط تقنياً، بل اجتماعياً وثقافياً في آنٍ واحد.

رابعاً- الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات الميدانية

يُعد الجانب الميداني في البحوث التطبيقية محورياً أساساً لاختبار الفرضيات النظرية، والتحقق من مدى انطباقها على الواقع العملي. وفي ضوء التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي على المستوى العالمي بفعل التكنولوجيا المالية (FinTech)، أصبح من الضروري الانتقال من مستوى التنظير والتحليل العام إلى مستوى الدراسة الفعلية للواقع المحلي، بغية رصد التحديات، وتحديد مدى الاستجابة، وقياس أثر الأدوات الرقمية على أداء المصارف العراقية.

جاء هذا البحث ليجسد البُعد التطبيقي للبحث من خلال إجراء دراسة ميدانية اعتمدت على أداة الاستبانة الموجهة إلى عيّنة من موظفي المصارف الحكومية والخاصة، فضلاً عن ممثلين عن شركات الدفع الإلكتروني العاملة في العراق. وتهدف هذه الدراسة

إلى قياس مدى تبني التكنولوجيا المالية في المؤسسات المصرفية، والكشف عن تأثيرها في تحسين جودة الخدمات المصرفية، ورفع الكفاءة التشغيلية، وزيادة الشمول المالي.

كما تتناول هذه الدراسة آراء الباحثين حول المعوقات التي تواجه تطبيق FinTech، ومدى جاهزية بيئة العمل البنكية لتبني النظم الرقمية، ومدى التفاعل التنظيمي والتشريعي مع متطلبات التحول الرقمي. وتتبع أهمية هذا البحث من كونه يوفر أدلة واقعية مدعومة بالبيانات، تسهم في دعم القرارات الاستراتيجية في القطاع المصرفي، وتزود صنّاع القرار بمؤشرات دقيقة تساعد على توجيه خطط التحول الرقمي بالشكل الأمثل.

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية: يتناول الأول تصميم الاستبانة وتحديد العينة، ويعرض الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات، في حين يركّز المطلب الثالث على تفسير النتائج وربطها بالدراسات السابقة.

1- تصميم الاستبانة وتحديد العينة

من أجل تحقيق أهداف البحث المتعلقة بقياس مدى تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي العراقي، وتقييم أثرها على جودة الخدمات المصرفية، تم إعداد استبانة علمية تمثل الأداة الرئيسة لجمع البيانات الميدانية. وقد تمت صياغة الاستبانة بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة محلياً وعالمياً، مع الاسترشاد بتقارير البنك المركزي العراقي، وبرامج الأمم المتحدة المعنية بالشمول المالي والتحول الرقمي.

تكوّنت الاستبانة من (30) فقرة مغلقة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، بالإضافة إلى (3) أسئلة مفتوحة موجهة لاستقصاء الآراء العامة والتصورات المستقبلية للباحثين. وقد شملت المحاور الأساسية موضوعات مثل: مدى استخدام التطبيقات الرقمية (المحافظ - الإنترنت البنكي - الدفع عبر الهاتف)، أثر FinTech على الأداء، جاهزية البنية التقنية، التحديات التنظيمية، ومدى ثقة العملاء بالتقنيات المصرفية.

لضمان صدق الأداة وثباتها، تم عرضها على لجنة من المختصين في الإدارة المالية ونظم المعلومات، وأُجريت تجربة أولية (Pilot Study) على عينة من 10 موظفين، تم على إثرها تعديل بعض المصطلحات وتحسين الصياغة.

أما بالنسبة للعينة، اعتمد الباحث على أداة الاستبانة كوسيلة رئيسة لجمع البيانات، وقد تم إعدادها استناداً إلى الدراسات السابقة والنظريات الحديثة ذات العلاقة بموضوع التكنولوجيا المالية والأداء المصرفي. تكونت الاستبانة من (3) محاور رئيسية:

المحور الأول: البيانات العامة للمستجيبين (العمر، الجنس، الخبرة، المستوى التعليمي، جهة العمل)

المحور الثاني: فقرات تقيس مدى تبني المصارف والمؤسسات المالية للتكنولوجيا المالية

(FinTech) وأثرها في تسريع التحول الرقمي

المحور الثالث: فقرات تقيس مؤشرات جودة الأداء المصرفي من حيث الكفاءة، الفاعلية، والابتكار

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (من 1 = لا أوافق بشدة إلى 5 = أوافق بشدة) لقياس استجابات المشاركين. وللتأكد من صدق وثبات الأداة، تم عرضها على مجموعة من الخبراء والمختصين في الإدارة المالية والمصارف، كما أُجري اختبار تمهيدي (Pilot Test) على عينة صغيرة من الموظفين قبل التوزيع النهائي. أثبتت نتائج الاختبار تمتع الاستبانة بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والثبات الإحصائي

فقد اختيرت وفق الأسلوب الطبقي العشوائي، بحيث تمثل شرائح مختلفة من مجتمع البحث، من العاملين في المصارف الحكومية والخاصة، وشركات الدفع الإلكتروني. وقد بلغ عدد المشاركين في الدراسة 145 موظفاً، تم توزيعهم كما يلي:

وقد غطت الاستجابات الفروع في بغداد، بابل، كربلاء، والنجف، مع ضمان التوازن بين الأقسام الإدارية، الفنية، والخدمية.

جدول رقم (1): توزيع المشاركين حسب جهة العمل والنسبة المئوية

جهة العمل	عدد المشاركين	النسبة المئوية (%)
مصرف الرافدين	40	27.59
مصرف الرشيد	25	17.24

بنك بغداد	20	13.79
المصرف الأهلي العراقي	15	10.34
First Iraqi Bank	10	6.9
ZainCash	20	13.79
Asia Hawala	15	10.34
المجموع	145	100

يوضح الجدول توزيع عينة الدراسة البالغة 145 مشاركاً من موظفي القطاع المصرفي وشركات الدفع الإلكتروني، حيث احتل مصرف الرافدين المرتبة الأولى بنسبة (27.59%) من إجمالي المشاركين، يليه مصرف الرشيد بنسبة (17.24%)، في حين تساوى كل من "ZainCash" و "بنك بغداد" بنسبة (13.79%) لكل منهما. كما شارك موظفون من شركات رقمية ناشئة مثل "First Iraqi Bank" و "Asia Hawala"، مما يعكس تنوع الجهات وشمولية العينة من حيث الطابع التقليدي والرقمي للكيانات المشاركة.

2- تحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد جمع البيانات، تم إدخالها في برنامج SPSS لتحليلها وفق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات الكمية والنوعية. وقد تم اعتماد التحليل الوصفي لاحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة في الاستبانة، وكذلك اختبار الفرضية الرئيسية حول العلاقة بين "مدى تبني التكنولوجيا المالية" و "جودة الخدمات المصرفية". أظهرت النتائج أن هناك مستوى متوسط إلى مرتفع من استخدام أدوات FinTech بين المصارف، خصوصاً في خدمات التحويل الرقمي ودفع الرواتب، بينما بقيت بعض الخدمات مثل الإقراض الإلكتروني والتحقق الرقمي من الهوية في مراحلها الأولى.

جدول رقم (2): المتوسطات والانحرافات المعيارية لأهم المؤشرات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أبعاد
0.85	3.9	استخدام المحافظ الرقمية
0.92	3.7	رضا الموظفين عن الأداء الرقمي
1.05	3.3	جاهزية البنية التقنية
0.65	4.2	الوعي بالتحديات التنظيمية
0.98	3.5	الثقة بالخدمات المصرفية الرقمية

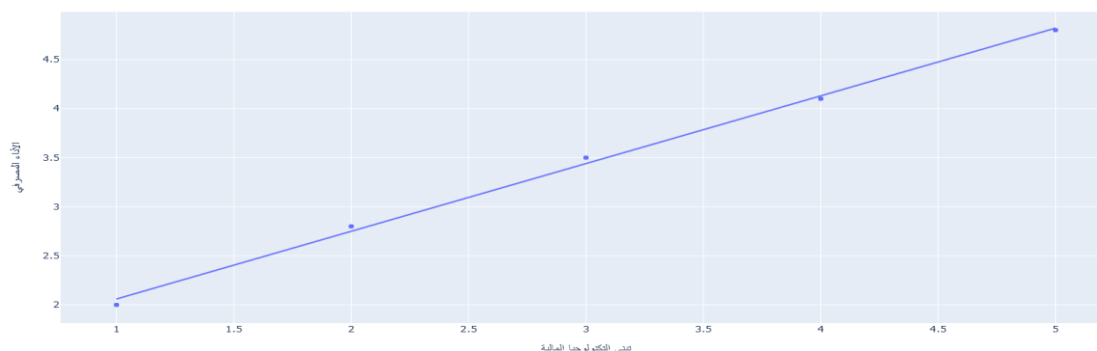
يشير الجدول إلى أن أعلى متوسط حسابي سُجل في مؤشر "الوعي بالتحديات التنظيمية" (4.20)، مما يدل على إدراك واسع لدى المشاركين بوجود معوقات تشريعية وتنظيمية في مجال التكنولوجيا المالية. في المقابل، جاء مؤشر "جاهزية البنية التقنية" في أدنى ترتيب بمتوسط (3.30)، ما يعكس ضعفاً نسبياً في البنى التحتية التقنية لدى بعض المؤسسات المشاركة.

أما مؤشر "استخدام المحافظ الرقمية" فقد سجل متوسطاً جيداً (3.90)، مما يدل على انتشار مقبول لاستخدام هذه الخدمة، وهو ما يُعزز فرضية تبني التكنولوجيا بشكل تدريجي. وبالنظر إلى "رضا الموظفين" و "الثقة بالخدمات"، فإن متوسطيهما (3.70 و 3.50 على التوالي) يشيران إلى موقف محايد مائل إلى الإيجابية، لكنه يتطلب مزيداً من التطوير لتحسين تجربة المستخدم الداخلي والخارجي.

أما على مستوى التحليل الاستدلالي، فقد تم إجراء تحليل انحدار خطي بسيط لقياس أثر التبني على الأداء. وأظهرت النتائج ما يلي:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين المتغيرين.
 - بلغت قيمة $R^2 = 0.41$ ، مما يعني أن تبني التكنولوجيا المالية يفسّر نحو 41% من التغير في مستوى جودة الخدمات المصرفية.
 - وقد بلغت قيمة $T = 5.3$ وهي ذات دلالة قوية.
- الرسم البياني رقم 1: علاقة بين تبني التكنولوجيا المالية ومستوى الأداء

الرسم البياني رقم (1): علاقة بين تبني التكنولوجيا المالية ومستوى الأداء المصرفي



كما أجري اختبار **T** لمقارنة مستوى الثقة بالتكنولوجيا المالية بين موظفي البنوك الحكومية والخاصة، وأظهرت النتائج أن موظفي المصارف الخاصة يبدون درجة أعلى من الثقة مقارنة بالحكومية، بفارق معنوي.

جدول رقم (3): نتائج اختبار **T** لقياس الثقة بالخدمات الرقمية حسب نوع البنك

نوع البنك	عدد المشاركين (n)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية (df)	القيمة الاحتمالية (Sig)
حكومي	60	3.28	0.95			
خاص	85	3.72	0.89	2.91	143	0.004 **

تشير نتائج اختبار **T** المستقل إلى وجود فرق دال إحصائياً في مستوى الثقة بالخدمات المصرفية الرقمية بين موظفي المصارف الحكومية وموظفي المصارف الخاصة، حيث أن القيمة الاحتمالية (**Sig = 0.004**) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). ويُظهر المتوسط الحسابي أن موظفي المصارف الخاصة يعبرون عن ثقة أعلى (3.72) بالخدمات الرقمية مقارنة بالحكومية (3.28)، مما قد يُعزى إلى تحديثات البنية التحتية وتبني أنظمة حديثة في القطاع الخاص بوتيرة أسرع.

خامساً: التوصيات والمقترحات المستقبلية

في ظل التحديات البنوية والتشغيلية التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي، وضمن نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية، تبرز الحاجة الماسة إلى وضع حزمة من المقترحات العملية الهادفة إلى تسريع وتيرة تبني التكنولوجيا المالية (FinTech) في العراق. وتُقسم هذه المقترحات إلى محورين أساسيين: تحديث البنية التحتية الرقمية وإشراك الشركات الناشئة في بيئة تنظيمية مرنة.

أولاً: تحديث البنية التحتية الرقمية للمصارف

1. تحوّل شامل نحو الأنظمة المصرفية السحابية: (Cloud-Based Core Banking)

من الضروري تشجيع المصارف العراقية، خاصة الحكومية منها، على التخلص التدريجي من الأنظمة التقليدية والتحوّل إلى أنظمة حديثة تعتمد على الحوسبة السحابية، بما يعزز سرعة الأداء، ومرونة التوسع، وتقليل التكاليف التشغيلية، خاصة عند تقديم الخدمات الرقمية كالمحافظ والدفع الفوري.

2. تعزيز الاستثمار في مراكز البيانات الوطنية الآمنة:

يُوصى بإنشاء أو تطوير مراكز بيانات مستقلة أو مشتركة بين المصارف، متوافقة مع معايير الأمان العالمي مثل ISO 27001 و PCI DSS، بهدف ضمان استمرارية الخدمة، وحماية البيانات المصرفية، وتقليل الاعتماد على الخوادم الخارجية أو المتفرقة.

3. توسيع الربط الإلكتروني بين المصارف والجهات الحكومية:

يمثل التكامل الرقمي بين القطاع المصرفي والدوائر الرسمية (مثل الضرائب، الجمارك، والضمان الاجتماعي) مدخلاً مهماً لتعزيز المعاملات غير النقدية، وتحقيق الشفافية، وزيادة الشمول المالي.

4. تحسين خدمات الإنترنت والاتصال في المناطق الريفية:

نظراً للارتباط الوثيق بين جودة الاتصال ونشر الخدمات المالية الرقمية، يجب العمل مع شركات الاتصالات لتحسين البنية التحتية للإنترنت خاصة في المحافظات البعيدة، وتمكين المصارف من نشر أجهزة نقاط البيع (POS) بشكل فعال.

ثانياً: إشراك شركات التقنية الناشئة (Startups) في بيئة تنظيمية مرنة

1. إطلاق منصة تنظيمية تجريبية: (Regulatory Sandbox)

يسمح البنك المركزي العراقي للشركات الناشئة باختبار حلول FinTech ضمن بيئة قانونية مؤقتة، لتشجيع الابتكار دون الإخلال بالقوانين المالية.

2. تحفيز شراكات بين المصارف التقليدية والشركات الناشئة:

يمكن للمصارف الاستفادة من خبرات شركات FinTech في مجالات مثل تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي لابتكار منتجات مالية جديدة والوصول إلى شرائح تمويلية أوسع.

3. تقديم حوافز ضريبية وتمويلية لرواد الأعمال في قطاع FinTech:

تشجيع الاعتماد على التمويل المحلي والمستثمرين بدلاً من الدعم الحكومي، من خلال خلق بيئة داعمة ومحفزة لريادة الأعمال.

4. تطوير برامج حاضنات ومسرعات أعمال متخصصة في FinTech:

أهمية إنشاء مراكز احتضان مختصة لتسريع نمو الشركات المالية الناشئة ودعمها فنياً ومالياً.

المطلب الثاني: دور الجهات الحكومية والبنك المركزي

يشكل التعاون المؤسسي بين الجهات الحكومية والبنك المركزي العراقي ركيزة أساسية في تعزيز بيئة التكنولوجيا المالية، وتوفير مظلة تنظيمية وتشريعية داعمة. ومن خلال نتائج الدراسة التطبيقية، يتضح أن ضعف الإطار القانوني وتباطؤ الاستجابة التنظيمية يمثلان عائقاً رئيساً أمام تطور FinTech في العراق، الأمر الذي يستدعي التدخل من صانعي السياسات ضمن محورين رئيسيين:

1. تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية

يُعد تحديث القوانين والتشريعات المالية من أهم الخطوات الداعمة للتكنولوجيا المالية. فلا تزال الكثير من اللوائح المنظمة للقطاع المصرفي العراقي تعتمد على أنظمة تقليدية لا تراعي متطلبات التحول الرقمي. وعلى هذا الأساس يُقترح ما يلي:

- إصدار لائحة شاملة خاصة بتنظيم قطاع التكنولوجيا المالية، تتضمن شروط منح التراخيص لشركات FinTech، متطلبات حماية البيانات، وأدوات الدفع الرقمي.
- مراجعة قوانين غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتواءم مع طبيعة المدفوعات الرقمية عبر المنصات المفتوحة.
- تسهيل إدراج الشركات الناشئة في السجل التجاري والمالي بآليات إلكترونية، دون الحاجة إلى إجراءات بيروقراطية طويلة.

2. تحفيز بيئة الابتكار المالي عبر Sandbox

يُعد إطلاق صندوق اختبار تنظيمي (Regulatory Sandbox) أحد أبرز أدوات تمكين الابتكار، وقد بدأت عدة دول عربية باعتماده مثل الإمارات والسعودية والأردن. من الضروري أن يقوم البنك المركزي العراقي بتأسيس بيئة مشابهة، تشمل:

- إتاحة فترة زمنية محددة للشركات الناشئة لتجريب حلولها في بيئة افتراضية مراقبة.
- تقديم الدعم الفني والتنظيمي لتطوير النموذج الأولي (Prototype) للخدمات المالية الرقمية.

- تأسيس لجنة من الخبراء الماليين والتقنيين لمراقبة وتقييم المشاريع المشاركة في صندوق الاختبار، وتسهيل انتقالها لاحقاً إلى السوق.

المطلب الثالث: استراتيجية مستدامة لتحول رقمي شامل في القطاع المصرفي

1. بناء كوادرات مصرفية رقمية

تستتطلب الرقمنة تعزيز مهارات الموظفين التقنية وتحفيزهم على التعامل مع الأنظمة الحديثة. يتم ذلك من خلال :

- تحديث المناهج الجامعية وربطها بسوق العمل
- دعم مراكز التدريب المتخصصة في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية
- تطوير برامج التدريب والتأهيل بالتعاون مع المؤسسات المصرفية

2. إدماج FinTech في الخطط الاستراتيجية للمصارف

يجب أن تكون التكنولوجيا المالية جزءاً من التخطيط بعيد المدى، عبر

- تحديد مؤشرات قياس رقمية لنجاح التحول الرقمي
- تخصيص ميزانيات واضحة للابتكار الرقم
- تفعيل دور مجالس الإدارة في تقييم الأداء ومتابعة المشاريع الرقمية.

3. تطوير ثقافة المستهلك المصرفي

- تعزيز وعي الجمهور بأهمية التحول الرقمي وفوائده يتم من خلال :
- إطلاق حملات توعوية إعلامية بالتعاون مع المصارف والبنك المركزي
- بناء الثقة مع المستخدمين وتحسين تجربة الدفع الإلكتروني.

سادساً : الاستنتاجات العامة للبحث

1- التكنولوجيا المالية أصبحت ضرورة استراتيجية وليست خياراً تقنياً

يتضح من الدراسة أن التحول نحو الخدمات الرقمية لم يعد رفاهية، بل ضرورة لرفع كفاءة المصارف العراقية وتحسين قدرتها التنافسية، في ظل التطور العالمي السريع في أدوات FinTech.

2- القطاع المصرفي العراقي يشهد بداية تحول لكن بوتيرة بطيئة

المصارف الخاصة متقدمة بشكل واضح في التحديث مقارنة بالمصارف الحكومية، سواء في الأنظمة المصرفية الحديثة أو الخدمات الرقمية أو الثقة داخل المؤسسة.

3- وجود علاقة إيجابية قوية بين تبني التكنولوجيا المالية وتحسن الأداء المصرفي

أثبت التحليل الإحصائي أن تبني أدوات FinTech يفسّر نحو 41% من التغير في جودة الخدمات المصرفية، مما يؤكد التأثير المباشر للتحول الرقمي على الأداء.

4- البنية التحتية التقنية ما تزال تمثل الحلقة الأضعف

رغم التحسينات (مثل مشروع طريق الحرير الرقمي)، إلا أن الإنترنت غير المستقر، وقلة الاعتماد على الحوسبة السحابية، وضعف مراكز البيانات، تمثل تحديات رئيسية تعيق التحول الرقمي.

5- البيئة التشريعية غير مكتملة وتحتاج إلى تحديث شامل

صدرت لوائح مثل "المدفوعات الرقمية 2024/2"، لكنها غير كافية، إذ تُظهر الدراسة حاجة العراق إلى إطار قانوني خاص بـ FinTech، يشمل:

- حماية البيانات

- تنظيم العقود الذكية
- مكافحة الجرائم الإلكترونية
- تنظيم الشركات الناشئة

6- ضعف المهارات الرقمية يشكل عائقاً أمام التحول

أغلب العاملين في القطاع المصرفي لا يمتلكون المهارات الرقمية الكافية لتشغيل الأنظمة الحديثة، مع غياب برامج تدريب مستدامة أو استراتيجية واضحة لبناء رأس مال بشري رقمي.

7- ثقة العملاء بالتعاملات الإلكترونية ما تزال منخفضة

تفضيل التعامل النقدي، الخوف من الاحتيال، ضعف الوعي المالي، وغياب الحملات الإعلامية—جميعها عوامل ساهمت في محدودية انتشار المحافظ والتطبيقات الرقمية.

8- مصارف القطاع الخاص أكثر جاهزية للتعامل الرقمي

أظهرت نتائج اختبار T أن موظفي المصارف الخاصة لديهم ثقة أعلى بالخدمات المصرفية الرقمية مقارنة بالحكومية، مما يعكس:

- بنية تقنية أحدث
- أنظمة أكثر تطوراً
- إدارة مرنة
- توجه أكبر نحو الابتكار

9- الشركات الناشئة في FinTech تمثل محركاً مهماً للتطوير

مثل ZainCash، Asia Hawala، وInstaBank وغيرها، وقد بدأت تسد جزءاً من الفجوة الرقمية من خلال توفير خدمات دفع وتحويل أكثر مرونة من المصارف التقليدية.

10- الشمول المالي يتحسن لكن لا يزال دون المستوى المطلوب

على الرغم من ارتفاع حجم المدفوعات الرقمية، إلا أن نسبة العراقيين الذين يمتلكون حساباً مصرفياً ما تزال منخفضة، ما يعكس:

- ضعف الثقة
- ضعف الانتشار الجغرافي للمصارف
- محدودية الخدمات الإلكترونية

المصادر

أولاً: المراجع العربية

1. بن حنوب، حميد. (2021). دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، ص 419.
2. صاري، علي. (2024). التكنولوجيا المالية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي من أجل تعزيز الشمول المالي وتمكين الجميع من استخدام النظام المالي الرسمي. مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، (7)، ص 41-56.
3. نوران، يوسف. (2021). مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ص 85.
4. مصطفى، سلام عبد الرضا، كريم، حيدر محمد، وحران، سنان عبد الله. (2020). التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي. مجلة جامعة جيهان – أربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 135.
5. وهيب، عبد الرحيم، وأوقاسم، الزهراء. (2019). التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب. مجلة دراسات اقتصادية، (38)، ص 320.
6. جواني، صونيا، ومريم، عديلة. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: تجربة البحرين. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، (2)، ص 85.

7. زرقاطة، مريم، وضامن، وهيبه. (2023). واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي. مجلة بحوث الاقتصاد والإدارة، 4(1)، ص 64.
8. عبد الرضا، مصطفى سلام، وعبد الكريم، حيدر محمد. (2020). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي: بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري. العراق، ص 72.
9. خولة، مناصرية. (2022). التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا: الفرص والتحديات. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 5(1)، ص 57.
10. شهيد، ماجد عبد، وعبد الرسول، علي حسين. (2021). أثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي في العراق: فرصة أم تهديد؟. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 19(71)، ص 199.
11. حسن، كريم حمزة، جعفر، وسام نعمة، وسري، رفيق. (2024). التكنولوجيا المالية في العراق – الواقع والتحديات وسبل المواجهة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ص 22.
12. مصطفى، محمد إبراهيم، وعيسى، صاحب عبيد. (2024). دور البنك المركزي العراقي في التطور الرقمي لتكنولوجيا التكنولوجيا المالية في العراق 2017–2023. مجلة الإدارة والاقتصاد، ص 163.
13. محمود، س. ق، كريم، ف. ن، والنعمي، ب. ف. (2025). استخدام منتجات التكنولوجيا المالية في كوردستان العراق: دراسة تحليلية في نارا العاملة. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 21(83)، ص 157.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

14. Leong, K., & Sung, A. (2018). FinTech (Financial Technology): What is it and how to use technologies to create business value in fintech way?. *International Journal of Innovation, Management and Technology*, 9(2), 74–78.
 15. Mansour, A. (2021). Challenges and Opportunities for Fintech Startups: Situation in the Arab World. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 25(3), 56.
 16. Bose, S., Bhattacharyya, A., & Islam, S. (2016). Dynamics of firm-level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy. *Journal of Banking and Finance Law and Practice*, 27(1), 47–68.
- مصادر إلكترونية وتقارير دولية: ثالثًا
17. Fintech Futures. (2023). *First Iraqi Bank selects ICSFS core banking tech from ICSFS*.
 18. Fintech News Middle East. (2024). *Digital trends in Iraq: e-payment volume reaches 18 trillion IQD; e-commerce remains low*.
 19. FasterCapital. (2025). *Financial Technology in Iraq: The Iraqi Central Bank's Innovation Drive*.
 20. Alnesoor. (2023). *FinTech Laws in Iraq – Legal framework for e-payments*.
 21. Innov8 Channel 8. (2025). *Examining Iraq's Path to Financial Modernization with Fintech and Blockchain*.